الوثيقة الميثاق بين النظرية والتطبيق
عشرون سنة على اتفاق «الطائف»

د. أحمد سرحال(*)

أولاً: مقدمات وضع الوثيقة وإقرارها:

● اعتبرت وثيقة الطائف للوفاق الوطني اللبناني حصيلة جهود عربية مكثفة ودعم دولي شبه مطلق لمسيرة المصالحة اللبنانية التي أعقبت انفجار الوضع العسكري، والتقاصف المدمر ابتداء من ١٤/٣/١٩٨٩ وتهجير القسم الأكبر من سكان العاصمة بيروت. فعلى أثر التحركات النشطة التي قامت بها اللجنة السداسية العربية للمساعي الحميدة والتشاور والتي ترأسها وزير الخارجية الكويتي، اتخذ مجلس جامعة الدول العربية في ٢٧/٤/١٩٨٩ قراراً قضى بوقف شامل لإطلاق النار وتأليف قوة مراقبين عرب (بقيت في حيز التنظير)(١) للإشراف على تنفيذه. غير أن عدم تجاوب الأطراف المعنيين بالأزمة أوقف المسعى، مما دفع لانعقاد مؤتمر القمة العربي الاستثنائي في الدار البيضاء لحل الأزمة في الفترة الممتدة بين ٢٣ ـ ٢٥/٥/١٩٨٩، وتألفت بنتيجته لجنة عربية عليا من ملكي السعودية والمغرب والرئيس الجزائري هدفها متابعة تنفيذ ما بدأته اللجنة السداسية والإتيان بتسوية للأزمة في فترة أقصاها ستة أشهر، يتم خلالها تحضير الاتصالات اللازمة مع المسؤولين اللبنانيين، لا سيما النواب، وتسهيل اجتماعاتهم في الخارج تخفيفاً للضغوط الداخلية عليهم، وذلك لمناقشة أمور الإصلاح ومن ثم الاجتماع في لبنان لانتخاب رئيس لمجلس النواب ورئيس للجمهورية وتأليف حكومة موحدة، تتخذ

(*) رئيس مركز الدراسات سابقاً أستاذ القانون الدستوري كلية الحقوق ـ الجامعة اللبنانية

(١) وضع جهاز المراقبين العرب الذي أرتؤي تأليفه من أعضاء اللجنة العربية السداسية تحت قيادة العميد الكويتي علي المؤمن. بيد أن التهديد الذي وجّه إلى المراقبين، ولا سيما إلى هذا الأخير، أخَّر وصولهم إلى لبنان في مرحلة أولى ليصرف النظر عن مهمتهم في مرحلة لاحقة، علماً أن الأخضر الإبراهيمي الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية والمبعوث الخاص (في حينه) للجنة الثلاثية العليا إلى لبنان إستعان بوصفه رئيساً للجنة الأمنية التي نص عليها إعلان وقف إطلاق النار ببعض الضباط الجزائريين.

القرارات بشأن تواجد القوات السورية ناهيك عن مطالبة الأسرة الدولية المساعدة في جعل إسرائيل تنسحب من جنوب لبنان تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن الدولي لا سيما القرار رقم ٤٢٥.

● وعلى رغم تجميد عمل اللجنة بإعلانها في ١٩٨٩/٨/١ عدم تمكنها من بلوغ الغاية المنشودة ووصولها إلى «الحائط المسدود». بيد أنها عاودت بتشجيع ودعم دولي مجدد وكامل استئناف نشاطاتها واتصالاتها المكثفة مع كافة القوى المعنية داخلياً وخارجياً، وتمكنت في ١٩٨٩/٩/١٦ من إصدار بيان من نقاط سبع قبلته الأطراف اللبنانية، وفيه وقف شامل لإطلاق النار وفك للحصارات ودعوة لأعضاء المجلس النيابي للاجتماع في ١٩٨٩/٩/٣٠ لإعداد ومناقشة وثيقة الوفاق الوطني التي سبق وأعدتها اللجنة الثلاثية وأذاع نصها وزير الخارجية السعودي رسمياً في ١٩٨٩/٩/١٨.

● وهكذا كان، إذ اجتمع النواب[٢] في مدينة الطائف السعودية واعتمدوا، الوثيقة العربية كأساس لمناقشاتهم التي استمرت ما يزيد عن ثلاثة أسابيع وأقروا الوثيقة المذكورة مع إدخال بعض التعديلات عليها في ١٩٨٩/١٠/٢٢، ومن ثم صوتوا عليها رسمياً في جلسة المجلس النيابي التي انعقدت في مطار القليعات العسكرية اللبناني قبيل انتخاب رئيس جديد للجمهورية في ١٩٨٩/١١/٥، فكانت وثيقة الوفاق الوطني اللبناني، والذي استشهد بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٢ في إطار تبنيها رئيس الجمهورية رينيه معوض «المنتخب حديثاً» والذي مكن الإصرار والعزم على تنفيذها من انتخاب رئيس آخر للجمهورية وسريعاً في ٢٤/ ١٩٨٩/١١، هو الياس الهراوي الذي أعاد في نفس اليوم تكليف الدكتور سليم الحص تأليف الحكومة التي مُنحتْ الثقة بالإجماع في المجلس النيابي[٣] في ١٩٨٩/١١/٢٧ والتي اتخذت في أول اجتماع عمل لها في ١٩٨٩/١١/٢٨ بعض القرارات الهامة باتجاه إزالة العقبات من أمام تنفيذ مضمون الوثيقة، لا سيما تلك المتمثلة بمعارضة العماد ميشال عون الذي صدر قرار بإقالته من قيادة الجيش وتعيين قائد جديد مكانه.

ثانياً: مضمون وثيقة الطائف

● حملت وثيقة الطائف للوفاق الوطني أربعة عناوين رئيسية: المبادئ العامة والإصلاحات (أولاً)، بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل أراضيها (ثانياً)، تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي (ثالثاً)، والعلاقات اللبنانية السورية (رابعاً).

● ففي المبادئ العامة جرى التأكيد على سيادة واستقلال لبنان وعروبته هوية وانتماء، والشكل الجمهوري للدولة والطبيعة البرلمانية للنظام ومبدأ الفصل والتوازن والتعاون بين

(٢) كان عدد النواب المجتمعين في مدينة الطائف ٦١ نائباً من أصل ٧٣ نائباً هم الأحياء والأصحاء في حينه من ٩٩ نائباً هم عدد أعضاء المجلس النيابي قانوناً.

(٣) منحت حكومة الرئيس الحص الثقة ولأول مرة في تاريخ الحياة السياسية اللبنانية بإجماع النواب المتواجدين في الجلسة وعددهم ٤١ نائباً. وكان قد انتخب الرئيس الياس الهراوي بدورة ثانية بأكثرية ٤٧ صوتاً (وتغيب نائب واحد و ٤ أوراق بيضاء) من أصل ٥٢ نائباً حضروا الجلسة. وسبق للرئيس المغدور رينيه معوض أن انتخب بدورة ثانية بأكثرية ٥٢ صوتاً من أصل ٥٨ نائباً حضروا الجلسة (٥ أوراق بيضاء) علماً أن الأكثريات تحتسب في لبنان وانطلاقاً من تشريع أقره مجلس النواب واجتهاد مستقر على هذا المستوى في الحالة الإستثنائية (التي تمر بها البلاد)، استناداً إلى عدد النواب العاملين والذين هم على قيد الحياة (في حينه ٧٣ نائباً من أصل ٩٩).

السلطات، الاقتصاد الحر والإنماء المتوازن والعيش المشترك برفض التجزئة، التقسيم والتوطين[٤].

- وافتتحت الإصلاحات السياسية بتعزيز مركز مجلس النواب حيث قدم الحديث عنه في النص وجعلت ولاية رئيسه ونائبه أربع سنوات[٥]، واختيرت المحافظة كأساس للدائرة الانتخابية بعد وجوب إعادة النظر بالتقسيم الإداري ووضع قانون انتخابي جديد، وحيث توزع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين ونسبياً بين الطوائف والمناطق، ناهيك عن اعتماد فكرة تعيين حكومة الوفاق الوطني استثنائياً[٦] لبعض النواب لملء المراكز الخالية والمستحدثة في المجلس النيابي، تمكيناً له من الاستمرار[٧] ومدّه بدم جديد واحتواء الزعامات الميليشياوية والسياسية المستجدة ومحاولة تدجينها بإدخالها إلى رحاب المجلس وتحويل صراعها المسلح إلى صراع سياسي داخل الندوة النيابية.
- واستحوذت رئاسة الجمهورية على قسم كبير من المناقشات والاهتمام ليصار بعدها إلى تعداد اختصاصات رئيس الجمهورية وحصرها بستة عشر، كترؤس جلسات مجلس الوزراء متى شاء، ومجلس الدفاع الأعلى وإصدار ونشر القوانين والمراسيم وتسمية رئيس الحكومة المكلف وإبرام الاتفاقات الدولية بالتعاون مع رئيس الوزراء، ومنح العفو الخاص والخ... بالإضافة إلى عدم تبعية رئيس الجمهورية

---

(٤) راجع المزيد من التفاصيل:
- أحمد سرحال: دراسة دستورية مقارنة لوثيقة الطائف، صحيفة السفير: أعدد ٢٧ - ١٩٩٠/١/٣٠.
- أحمد سرحال: أزمة الحكم في لبنان، ١٩٩٠، ص ٧٤ وما بعد.
- أحمد سرحال: دراسات ووثائق أساسية في النظام السياسي اللبناني، دار الفكر العربي، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٢١ وما بعد.

(٥) هناك نصوص أخرى وأحكام تالية في الوثيقة تساهم في تعزيز مكانة المجلس وأبويته لمختلف السلطات، مثال التشاور رئيس المجلس في تسمية رئيس الحكومة واعتبار المجلس حكماً في دورة إستثنائية عند استقالة أو «إقالة» الحكومة وحتى تشكيل حكومة جديدة، وقصر حل المجلس على حالات ثلاث: التقاعس عن القيام بدوره التشريعي رغم دعوته المتكررة للإنعقاد، ورد مشروع الموازنة برمته بالإضافة إلى الإصرار على تعديل الدستور خلافاً لرأي الحكومة، وبشرط اتخاذ قرار الحل بأكثرية ثلثي عدد أعضاء مجلس الوزراء.

(٦) ساهم انقضاء ١٨ سنة على إنتخاب أعضاء المجلس النيابي في تضاؤل تمثيليته للرأي العام واعتبر من غير المنصف إناطته أمر التعيين في وضعه آنذاك وهو يجدد لنفسه من دون انتخاب. وبذلك أصبحت «حكومة الوفاق الوطني» الجهة الأكثر صلاحية لتولي أمر التعيين طالما أنها تعكس في تشكيلها الواقع القائم على الأرض إضافة إلى تمتعها بثقة مجلس النواب وله فيها أكثر من ممثل.

(٧) تناقص عدد أعضاء المجلس النيابي اللبناني لا سيما بسبب الوفاة ليصبح في نهاية العام ١٩٨٩ نحو ٧١ نائباً أي بنقص نحو ٢٨ نائباً عن العدد الأصلي (٩٩ نائباً) لمجلس النواب. وكانت الوثيقة العربية للوفاق الوطني اللبناني قد ارتأت جعل عدد أعضاء المجلس ١٢٨ نائباً في حين لم يوافق النواب المجتمعون في الطائف على ذلك وخفضوا العدد إلى ١٠٨ نواب. وفسر إصرار النواب على التخفيض المذكور وقصر الزيادة على العدد الأصلي للمجلس على ٩ نواب بأكثر من سبب نذكر منها:
- الحفاظ على حد أدنى من التوجهات السائدة في المجلس إذ أن اعتماد العدد ١٢٨ يعني (إضافة إلى المراكز الشاغرة) تعيين حوالي ٥٥ نائباً جديداً أي ما يزيد عن ثلثي العدد الباقي من النواب مما قد يؤدي إلى انتهاج سياسة مغايرة للسياسة القائمة وفقدان المجلس لشخصيته.
- إبقاء عدد النواب المسيحيين كما هو (٥٤) نائباً مما يوفر على الطائفة خلافات بين مختلف مذاهبها عند اقتسام نسبة المقاعد الجديدة، وبالتالي استمرار الطائفة المارونية وقتها في امتلاك عدد من النواب (٣٠) نائباً يفوق مجموع نواب بقية المذاهب المسيحية، ويتعدى عدد نواب أية طائفة أخرى كالطائفة السنية أو الشيعية مثلاً وهما أكبر الطوائف الإسلامية، وسينالان عدداً متساوياً مع النواب. علماً أن الاتفاق الثلاثي للعام ١٩٨٥ يرتأي إعطاء الموارنة عدداً متساوياً من النواب مع كل من السُّنة والشيعة. وقد جعل قانون ١٩٩٢/٧/٢٢ العدد ١٢٨ كما كانت ترتأي الوثيقة المذكورة.
- انظر حول قانون الإنتخاب: أحمد سرحال: دراسات ووثائق أساسية... مرجع مذكور سابقاً، ص ٩١ وما بعد.

ومسؤوليته سوى في حالتي خرق الدستور والخيانة العظمى.

● بينما تجسد رئيس الحكومة صراحة رئيساً لمجلس الوزراء، بترؤس جلساته بصورة أصيلة، ويجري الاستشارات النيابية ويوقع جميع المراسيم (ما عدا مرسوم تسميته ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة).

● أما مجلس الوزراء فأضحى (مكان رئيس الجمهورية) مناط السلطة الإجرائية بكاملها، فهو يضع السياسة العامة للدولة ويشرف على كافة أجهزتها ويتصرف بالقوات المسلحة، ويعين الموظفين ويصرفهم ويقوم بحل مجلس النواب في الحالات المحددة بناء على طلب رئيس الجمهورية[٨]. أضف إلى ترسيخ نزعته التأسيسية إذ من المفترض عقد اجتماعاته في مقر خاص ووفق أصول وقواعد وإجراءات محددة تجعل منه مؤسسة جماعية للحكم، تأتلف مع الواقع اللبناني التعددي الذي يستوجب مشاركة مختلف المجموعات الحضارية، وهي ممثلة في مجلس الوزراء، في تولي السلطة الإجرائية كما هو الحال بمشاركتها بتولي السلطة التشريعية بحضورها في مجلس النواب، على الأقل في المرحلة الانتقالية كما وصفت.

● إن هذا الواقع التعددي (الطوائفي) هو الذي أسقط، على ما يبدو، المطالبة الفورية بإلغاء الطائفية، وإحالة المسألة إلى هيئة وطنية يرأسها رئيس الجمهورية وتضم كلاً من رئيسي الحكومة ومجلس النواب وبعض الشخصيات الأخرى، تعمل على تجاوز الطائفية السياسية وفق خطة مرحلية بعد إلغاء الطائفية الوظائفية ما عدا في وظائف الفئة الأولى، وذلك في مزاوجة معقولة وواقعية بين الإنتماء المذهبي والمواطنية، فلنقل بالإعتراف بثنائية المواطن ـ الجماعة الطائفية من خلال الوصول إلى مجلس نيابي خارج القيد الطائفي واستحداث مجلس للشيوخ تتمثل فيه العائلات الروحية في لبنان.

● واتبعت الإصلاحات السياسية بمجموعة أخرى من الإصلاحات في الحقول الباقية كالأخذ باللامركزية الإدارية الموسعة، وضرورة تشكيل المجلس الأعلى المنصوص عليه في المادة ٨٠ من الدستور، وإنشاء المجلس الدستوري لمراقبة دستورية القوانين، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والعناية بالتربية والتعليم لا سيما الرسمي منه وإعادة تنظيم الإعلام[٩].

● وبالإجمال تندرج وثيقة الطائف للوفاق

(٨) وكنا نفضل أن تكون معادلة الحل معكوسة بمعنى إعطاء مجلس الوزراء اتخاذ المبادرة، وحفظ لفظ قرار الحل بصورة نهائية إلى رئيس الجمهورية. فهذا أكثر منطقياً وتوافقاً مع طبيعة النظام البرلماني.
ـ راجع: أحمد سرحال: أزمة الحكم في لبنان، مرجع مذكور سابقاً، ص ٨٤ وما بعد.

(٩) أما العناوين الثلاثة الباقية وهي بسط سلطة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية، حل الميليشيات وفرض الأمن بالقوى الذاتية عن طريق تعزيز الجيش وقوى الأمن الداخلي والأمن العام وإعادة المهجرين وتحرير لبنان من الإحتلال الإسرائيلي بتنفيذ القرار رقم ٤٢٥ وإقامة العلاقات المميزة مع سوريا، فهي تتعلق بالجوانب الأمنية والسياسية الخارجية وهي ليست موضوع تركيزنا في هذه المقالة وتستدعي مقالة أخرى مستقلة. علماً أن حل الميليشيات وتعزيز الجيش وقوى الأمن تحقق نسبياً مع حكومة الرئيس عمر كرامي، وأيضاً إقامة العلاقات المميزة مع سوريا بتوقيع اتفاقية الأخوة والتعاون والتنسيق بين البلدين في ١٩٩١/٥/٢٢، وتحقق قسم كبير من عودة المهجرين التي كان لها أن تنتهي العام ٢٠٠١ فتأخرت نهايتها لأسباب مالية، ناهيك عن أن تحرير القسم الأكبر من الأراضي اللبنانية وتالياً تنفيذ القرار ٤٢٥ الصادر عن مجلس الأمن الدولي تحقق تحت ضغط المقاومة الوطنية (لا سيما الإسلامية) تاريخ ٢٠٠٠/٥/٢٥ الذي أصبح عيداً وطنياً. وسنشير، وإن لماماً، لبعض هذه المسائل في متن هذه الدراسة في حال استوجب الأمر ذلك.

الوطني اللبناني في نفس السياق والتوجه العام لبعض الوثائق والمبادرات التوفيقية التي سبقتها، وعلى الخصوص لميثاق العام ١٩٤٣[١٠] كمدخل واقعي للتسوية[١١]. بيد أنها جاءت أكثر تطوراً حيث تضمنت مزيداً من الأحكام التفصيلية والإصلاحية لجهة ترسيخ أرجحية مجلس النواب وتفعيل دور مجلس الوزراء ورئيسه والوزراء، والميل الواضح لتغليب تيار المؤسساتية على الأشخاص والرؤساء ومواءمة المسؤولية للصلاحية وإرساء مفهوم التعاون بين السلطات من خلال وجوب التنسيق في ما بينها ووضع الضوابط الضامنة لاستمراريته، وبالتالي فهي تعيد إجلاس النظام البرلماني على قاعدته بعدما كان مقلوباً على رأسه[١٢]. إنها لا تنسف الركائز الأساسية للدستور والنظام إنما تعدله (خاصة في المواد ١٧ ـ ٢٤ «مؤقتاً» ـ ٣٠ ـ ٤٤ ـ ٥٢ ـ ٥٥ و ٥٦) وتعيد له حيوية التوجه البرلماني بإضافات يستدعيها هذا الأخير (مثلاً الفقرة الخاصة برئيس مجلس الوزراء). ويمكن لها، فلنقل لفترة تطبيقها أن تشكل مرحلة اطمئنان كل من اللبنانيين إلى مصيره والقمة التي يصلها تدعيم الطائفية السياسية، والتي تمهد بطبيعتها كأي تطور اجتماعي آخر يصل للأوج، للولوج في مرحلة الإنحسار والكسوف حيث يقدم كل لبناني مفعم ومغمور بالشعور الوطني، وبإرادته، على المساهمة بإلغاء النظام الطائفي المضعف للوطن.

● إن التدليل على صحة هذا الإستنتاج، أو خطئه، يرتبط بمجموعة من الإشكالات التي تختصر بعاملين مهمين: الأول يتمثل بإتاحة الفرصة للسير حتى النهاية بتنفيذ أحكام الوثيقة وصدقية الإلتزام بها، والثاني يرتبط بكيفية التعاطي بين السلطات إذ أن الحكم ليس مجرد نص، إنما ممارسة وتعامل أيضاً.

ثالثاً: العمل بالوثيقة وإشكالات تطبيقها:

١ ـ بعض ما طُبِّق من الوثيقة نظامياً أو شبه نظامي:

● من نافل القول انه تحقق للبنانيين بفضل العمل بوثيقة الطائف (لا سيما بالبند: ثانياً) توقف الإقتتال[١٣] وإزالة الحواجز والعوائق المصطنعة للإتصال بين مختلف المناطق اللبنانية والمواطنين، وإعادة وحدة القوى المسلحة وتعزيزها في جميع فروعها، مما مهَّد لاتخاذ قرار حلّ الميليشيات وسحب أسلحتها والسير بإعادة المهجرين إلى مناطقهم وأرزاقهم.ومع ذلك، ما زال ملف المهجرين مفتوحاً[١٤]. ولم تسحب وتسلّم جميع أسلحة الميليشيات كافة، وليستمر السلاح في بعض القواعد والمخيمات الفلسطينية. ولم يصل الأمر بالقوى المسلحة اللبنانية إلى حد ادعاء القدرة على مواجهة متكافئة مع إسرائيل. وهذا ما

(١٠) انظر حول الميثاق: أحمد سرحال: النظم الدستورية والسياسية في لبنان وكافة الدول العربية، ١٩٩٠، ص ٢٠٠ وما بعد.

(١١) يشاركنا الكثير في هذا التقييم للطائف ومنذ بداياته مثال الرئيس سليم الحص الذي يعتبره تطويراً لصيغة عام ١٩٤٣، وأيضاً المؤرخ كمال الصليبي الذي يعتبر اتفاق الطائف إنتصاراً للطرح اللبناني العاقل (ملحق النهار تاريخ ١٨/٧/١٩٩٢).

(١٢) انظر أحمد سرحال: النظم السياسية والدستورية... مرجع سابق الذكر، ص ١٨٧.

(١٣) يرى البعض أن توقف الإقتتال في لبنان لم يكن بفضل إتفاق الطائف بقدر ما كان قراراً دولياً، لا سيما على مستوى التوافق الأميركي ـ السوفياتي في ذلك الحين والذي أثمر بدوره إتفاقاً بين اللبنانيين في الطائف (أنظر: أحمد زين: إرادة دولية وعربية... وتلقف لبناني ينهي الحرب، صحيفة السفير اللبنانية عدد ٢٧/١١/٢٠٠٩).

(١٤) ليس ثمة إحصاءات واحدة حيال عودة المهجرين إذ تتراوح التقديرات على مستوى ما دفع من تعويضات، حتى تاريخه، بين ٥.١ مليار و ٢,٥ مليار دولار، وبين ٢٥٪ و ٦٠٪ على مستوى العودة الفعلية. وثمة شبه إجماع أن إقفال هذا الملف، إن تحقق، ما زال بحاجة إلى حوالى ٥٠٠ مليون دولار.

سمح باستمرار حالة الإزدواجية بين الجيش والمقاومة، وما تثيره من نقاشات وإشكالات، لن تجد بالطبع نهايتها لمجرد الإتفاق حول صيغة البيان الوزاري للحكومة الحالية التي يرأسها سعد الدين الحريري[١٥]. وأضيف إلى اتفاق الطائف[١٦] إتخاذ مجلس الأمن الدولي القرار رقم ١٥٥٩ تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢ الذي أدى، لا سيما بعد مقتل الرئيس رفيق الحريري في ٢٠٠٥/٢/١٤، إلى إعلان إنسحاب كامل القوات السورية من لبنان بتاريخ ٢٠٠٥/٤/٢٦، بيد أنه تعامل ضمنياً مع المقاومة على أنها ميليشيا ويجب نزع أسلحتها.

● وأيضاً جرى إنجاز ترجمة بعض المبادئ الأساسية والمقررات المتعلقة بالإصلاحات على مستوى تنظيم السلطات إلى أحكام دستورية بموجب التعديل الدستوري الصادر بتاريخ ٢١/ ٩/ ١٩٩٠، إيذاناً باستواء صيغة جديدة وفلسفة حكم مبتكرة فيها الكثير من الترابط والتوازن والتكامل، وتقيم نمطاً محدثاً من البرلمانية المعقلنة (parlementarisme rationalis) في إطار من الديمقراطية العددية المبرعمة على الديمقراطية التوافقية، مما يتناسب وطبيعة المجتمعات التعددية. ومع ذلك يستمر التباين بين أهل الحكم والمرجعيات السياسية حيال تفسير وفهم منطلقات صيغة الحكم الجديدة، وما ارتأته من مؤسسات وآليات نتيجة القراءات المجتزأة وغير المنزهة لأحكام وثيقة الطائف. وهذا ما أدى إلى الخروج عن هذه الوثيقة أو تشويه ما جاء به النص وإفراغه من مضمونه، أو تعطيل ما أنتجه من مؤسسات، وحتى مخالفته بالكامل[١٧] وصولاً للحديث عن «الإنقلاب على الطائف»[١٨].

٢ ـ بعض جوانب التطبيق المجتزأ، المغاير والمعطل للوثيقة:

● على الرغم من نص وثيقة الطائف على تأليف المجلس النيابي من ١٠٨ نواب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين، وعلى كون المحافظة أساساً للدائرة الانتخابية في إطار إعادة النظر بالتقسيم الإداري، فقد جعل عدد أعضاء المجلس النيابي ١٢٨ نائباً أي بزيادة عشرين نائباً على ما جرى الإتفاق عليه في الطائف. وتباينت القوانين الإنتخابية المعتمدة

(١٥) يعتبر البيان الوزاري المذكور أن من«حق لبنان، بشعبه وجيشه ومقاومته تحرير مزارع شبعا وتلال كفر شوبا والجزء اللبناني من قرية الغجر..»
وتجدر الإشارة إلى أن مسألة وجود سلاح المقاومة تشكل جزءاً من الإستراتيجية الدفاعية الوطنية، وهي الموضوع الأساسي والمتبقي للبت به من قبل مؤتمر الحوار الوطني اللبناني الذي سيستأنف جلساته برئاسة رئيس الجمهورية والذي كان قد انعقد بعد توقيع تسوية الدوحة في ٢٠٠٨/٥/٢١ في ٧ جلسات ابتداء من ٢٠٠٨/٩/١٦ وانتهاء في ٦/١/ ٢٠٠٩، حيث خصصت الجلسة في هذا التاريخ الأخير للبحث في ضمان أمن العملية الانتخابية التي جرت يوم ٦/٧/ ٢٠٠٩.

(١٦) يرى تيري رود لارسن الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لمتابعة تنفيذ القرار الدولي رقم ١٥٥٩ أن ثمة تطابق بين هذا القرار واتفاق الطائف، بمعنى اعتباره شكلاً من أشكال الآلية التنفيذية الدولية لهذا الأخير. ومن اللافت في هذا الإطار تصريح لوزير الدولة عدنان السيد حسين، ودون التعليق عليه، جاء فيه أن رئيس الجمهورية ميشال سليمان يذهب في زيارته للولايات المتحدة (والتي جرت في ١٤ و ٢٠٠٩/١٢/١٥) ليطلب من الإدارة الأميركية سحب القرار ١٥٥٩ من التداول وعلى أساس أن ما تبقى من بنوده يعتبر من المسائل الواقعة في محيط السيادة الوطنية اللبنانية (انظر صحيفة السفير اللبنانية عدد ٢٠٠٩/١٢/١٢).

(١٧) تشير بعض الدراسات كدراسة «الشركة الدولية للمعلومات» (مركزها بيروت) أن ما تحقق من إتفاق الطائف هو فقط ٤ مسائل شكلية، وأن ما تحقق خلافاً للنص ٨ مسائل أساسية بينما لم يتحقق منه ٧ مسائل أساسية، ناهيك عن التفسيرات المختلفة لقانون الإنتخاب (دراسة منشورة في مجلة الشركة الشهرية بالإضافة إلى صحيفة السفير عدد ٢٠٠٩/١٠/٢٦).

(١٨) عبارة مأخوذة عن عنوان كتاب النائب السابق ألبير منصور: الإنقلاب على الطائف، بيروت، دار الجديد، ١٩٩٣.

حيال جغرافية الدائرة الإنتخابية مسايرة لمصالح وأهواء بعض الزعماء السياسيين لدرجة التكلم عن دوائر إنتخابية «غب الطلب» بعيداً عن مراعاة أي من قواعد العيش المشترك وصحة التمثيل وفعاليته[١٩]. ففي إنتخابات العام ١٩٩٢ كانت المحافظة هي الدائرة الإنتخابية ما عدا في محافظتي جبل لبنان والبقاع (المجموع ١٢ دائرة إنتخابية). وفي انتخابات العام ١٩٩٦ اعتمدت المحافظة كدائرة انتخابية باستثناء محافظة جبل لبنان حيث اعتمد القضاء (المجموع ١٠ دوائر انتخابية). وفي انتخابات عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥ جرى تقسيم العاصمة بيروت إلى ثلاثة دوائر ودمجت بعض الأقضية بعضها مع بعض في بقية المحافظات (المجموع ١٤ دائرة انتخابية)، لنصل إلى انتخابات العام ٢٠٠٩، ونتيجة «لتسوية الدوحة» إلى اعتماد القضاء كدائرة إنتخابية عودة إلى القانون الإنتخابي للعام ١٩٦٠، بعد إعادة النظر بتوزيع الأحياء في بيروت على الدوائر الثلاث (المجموع ٢٦ دائرة إنتخابية).

● وفي العام ١٩٩٣ أنشئ المجلس الدستوري، بموجب القانون رقم ٩٣/٢٥٠ وما سيليه من تعديلات، كهيئة للبت بالطعون الإنتخابية ومراقبة دستورية القوانين، فنزعت منه صلاحية تفسير الدستور التي نصت عليها وثيقة الطائف ومنذ تحويل النص إلى تعديل دستوري مكرس في المادة ١٩ من الدستور. وبعدها أخضع المجلس وعلى أثر تجربة تشكيلته الأولى للمحاصصة والوصاية السياسية، وتعطله عن العمل توصلاً إلى إعادة إحيائه قبيل إنتخابات ٧ حزيران ٢٠٠٩ لينظر في مجموعة من الطعون الإنتخابية ويردها بمجموعها ال ١٩، مما أثار في وجهه موجة من الإنتقادات السياسية واتهامه بالدخول في التسويات القائمة وما شابه[٢٠].

● ولم يختلف وضع إقامة المجلس الإقتصادي والإجتماعي عن وضع المجلس الدستوري. فقد أنشئ هذا المجلس بموجب القانون رقم ٩٥/٣٨٩ بهدف مشاركة ممثلي مختلف القطاعات في رسم السياسة الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تقديم المشورة والإقتراحات. ولكن المجلس لم يتمكن من الإضطلاع بأي دور محسوس على الصعيد المحدد له، وهو معطل حالياً حيث انتهت «ولاية» أعضائه ولم يعين خلف لهم[٢١].

● وكان قد سبق هذا كله صدور القانون رقم ٩٠/١٣ المتعلق بأصول المحاكمات أمام المجلس الأعلى المنصوص عليه في المادة ٨٠ من الدستور، والمختص بمحاكمة رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والوزراء تحقيقاً لهاجس إخضاع الحكام كما هم المحكومين إلى سيادة القانون. بيد أن صياغة هذا القانون احتوت الكثير من الهيئات الدستورية والتعقيدات التي تحول دون أن يظفر المجلس الأعلى بأية محاكمة وأن يبقى مجرد هيئة نظرية[٢٢].

● أما إنجاز إنتخاب قاضيين عضوين في

(١٩) راجع: أحمد سرحال: قانون الإنتخاب بين «إتفاق الطائف» للعام ١٩٨٩ و «تسوية الدوحة» للعام ٢٠٠٨، مجلة الحياة النيابية، عدد حزيران ٢٠٠٩، ص ٣١ وما بعد.

(٢٠) أنظر حيال بعض هذه الانتقادات الصحف اللبنانية ابتداء من ٢٥ ـ ١١ ـ ٢٠٠٩.

(٢١) راجع حول حيثيات وضع نص وثيقة الطائف حول المجلس المعني موضع التنفيذ بصورة مختصرة وحول نص القانون وما تلاه من خطوات تطبيقية: أحمد سرحال: دراسات ووثائق... مرجع سابق الذكر ص ٣٨٧ وما بعد.

(٢٢) أنظر: عمر شحادة: إتهام ومحاكمة الرؤساء والوزراء، رسالة دبلوم في الحقوق، الجامعة الإسلامية ـ خلدة، ٢٠٠٥.
عمر شحادة: تحديد السلطة المختصة بملاحقة رئيس الجمهورية...، مجلة الحياة النيابية، عدد أيلول ٢٠٠٥، ص ١١٦ وما بعد.

مجلس القضاء الأعلى من قبل زملائهم القضاة فتأخر حتى شهر تشرين الأول من العام ٢٠٠٢، ولم يكن بمستوى المساهمة في تدعيم استقلالية القضاء.

٣ ـ استبعاد العمل ببعض الجوانب الأخرى من الوثيقة:

● هذا في بعض ما طبق من بنود اتفاق الطائف بصورة معدلة أو مجتزأة أو مشوهة وناقصة، أو استبدل بنصوص طارئة ومتعارضة أو فُسِّر بالخروج عن طبيعة النظام والأصول والعمل بالمبادئ الدستورية والقانونية العامة، بالإضافة إلى ما عاد وتعطل العمل به كإنعقاد جلسات مجلس الوزراء في المقر الخاص لهذا الأخير، وتوزعها حالياً في الإنعقاد إما في مقر رئاسة الجمهورية في بعبدا وإما في مقر رئاسة الحكومة في السرايا الكبير في بيروت[٢٣].

● ولكن الأسوأ من ذلك عدم الأخذ واستبعاد العمل بالعديد من أحكام الاتفاق الوثيقة، فأدى إلى تثبيت ما كان مفترضاً أن يتغير للدخول في أفق الوحدة الوطنية المنشودة. ومن تلك الأحكام:

ـ النص على وجوب الإنماء المتوازن للمناطق من خلال وضع خطة إنمائية شاملة للبلاد، ثقافياً، إجتماعياً وإقتصادياً.

ـ الأخذ باللامركزية الإدارية الموسعة[٢٤].

ـ وجوب إصلاح التعليم الرسمي في مستوياته كافة، وإعادة النظر في المناهج التربوية بما يعزز الإنتماء والانصهار الوطني.

ـ إعادة النظر بتنظيم وسائل الإعلام باتجاه العصرنة وبث روح المواطنة.

● إن العمل بهذه النصوص يعتبر مدخلاً وجوبياً وتمهيداً مفيداً إعداداً «لإلغاء الطائفية السياسية» إن لم يكن من المكونات والطرق والوسائل والإجراءات الكفيلة، وفق خطة مرحلية، بالوصول إلى هذا الإلغاء والذي ألقي عبء دراستها واقتراحها على عاتق الهيئة الوطنية المعنية والمنتظر تشكيلها برئاسة رئيس الجمهورية وعضوية كل من رئيس مجلس النواب ورئيس الحكومة وغيرهم من الشخصيات السياسية، الفكرية والإجتماعية.

رابعاً: إشكالات التعامل بين السلطات وتعثر «نظام الطائف» وتداعياته الداخلية والدولية:

● لم يقف أمر إشكالات الطائف عند هذا الحد. فقد زاد من حجمها ما طرأ من خلافات ومناكفات بين أهل الحكم والسياسة على هذا المستوى. فما عدا مرحلة قصيرة من التعاون، المريب والمتواطئ بدوره، بين الحكومة والمجلس؛ بمعنى مقايضة المنافع الشخصية بين القيّمين على الهيئتين، غالب الحنين القوي رئاسة الجمهورية، في مرحلة الرئيسين الهراوي ولحود[٢٥]، للعودة إلى النهج الذي سبق الأخذ

(٢٣) جاء النص على إقامة المقر الخاص لمجلس الوزراء تكريساً للنزعة المؤسساتية التي أرساها إتفاق الطائف بتأمين استقلالية مجلس الوزراء عن رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة. وقد تأخر تنفيذ العمل بهذا النص حتى مجيء حكومة الرئيس سليم الحص التي، بالإضافة إلى قرار الإحتفال بمرور عشر سنوات على إتفاق الطائف اتخذت في ١٩٩٨/١٢/٢١ قرار اعتماد مبنى المتحف العسكري ـ رئاسة الجامعة اللبنانية سابقاً مقراً لاجتماعات مجلس الوزراء الذي عقد أولى جلساته فيه بتاريخ ١٩٩١/١/٢٧. وبعده بفترة تعطلت الاجتماعات في هذا المقر بادعاء الضرورات الأمنية تخصيصاً.

(٢٤) جرت بعض المحاولات للسير بمشروع اللامركزية الإدارية، إلا أنها لم تثمر، وهي حالياً موضوع الساعة.
ـ أنظر: نواف حمية: تقرير حول اللامركزية الإدارية، مجلة الحياة النيابية، عدد حزيران ٢٠٠٩، ص ١٥٤ وما بعد.

(٢٥) يذكر بأن الرئيس ميشال سليمان، وبالنظر للبطء والتعثر الذي تلاقيه مؤسسات الحكم في ظل اتفاق الطائف ولا سيما على مستوى تشكيل الحكومات، ومتأثراً ببعض الإجتهادات التي تدعو إلى تمكينه من لعب دوره كحكم ومرجعية بين السلطات =

بوثيقة الطائف من خلال محاولة تكريس «الرئيس القوي» دون التقيد بالأشكال الدستورية، مما ترك أثراً سلبياً على مسيرة الطائف والوفاق. كما شرع بالحديث عن المرجعية في الحكم حيث ظهر في مرحلة ما دور رئيس المجلس النيابي كمرجعية، ومثله دور رئيس الجمهورية لثبات فترة ولايتهما، في حين أن رئيس الحكومة شغل موقعاً وسطياً ومتحركاً بمعنى عدم التمتع بولاية محددة، وارتباط بقائه في الحكم باستمرار حيازته ثقة مجلس النواب وتعاون رئيس الجمهورية.

● فالرؤساء الثلاثة حكموا وتشاركوا ولكن دون معرفة واحترام حدود وصلاحية كل شريك منهم. ولم تبق الأزمة، وفي أكثر من مناسبة صامتة حول الخلافات التي سادت بين «ترويكا» الحكم[٢٦] التي وصفها الرئيس سليم الحص بأنها «آفة النظام ومصدر كل علة»، وليست دستورية وخلط بين السلطات إذ تجاوزت حدودها[٢٧]. وكان يمكن لإصرار كل من رئيس الجمهورية ورئيس المجلس ورئيس الحكومة على ممارسة صلاحياته الدستورية أن يشكل دليل عافية في إطار المنافسة الديمقراطية السلمية. بيد أن تفاقم الخلافات ولعبة المصالح الشخصية والطائفية والمذهبية المتداخلة مع المتغيرات الإقليمية والدولية سيؤدي إلى أحداث وتطورات سريعة وخطيرة، اهتزت معها الأوضاع السياسية في لبنان وهددت بالإطاح بكل ما ساهم في بنائه اتفاق الطائف ومن تحقيق لمسيرة السلم الوطني.

● وقد بدأت تلك الأحداث بشكل أساسي مع اتخاذ مجلس الأمن الدولي بتاريخ ٢/٩/٢٠٠٤، وبمبادرة منه ودون أي طلب من الحكومة اللبنانية، القرار رقم ١٥٥٩، تلاه في ٣/٩/ ٢٠٠٤ قيام مجلس النواب اللبناني بتعديل دستوري حمل تمديد ولاية رئيس الجمهورية إميل لحود ثلاث سنوات إضافية، مما اعتبر

= وذلك باستعادته لبعض من الصلاحيات المفقودة، دأب على الترداد أن «ثمة خطأ في الصلاحيات والمسؤوليات الدستورية عند رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس النواب.. وأنها بحاجة إلى إصلاحات» (من كلمة للرئيس سليمان بمناسبة تدشين فرع لكلية العلوم في الجامعة اللبنانية في عمشيت)، بيد أنه يوضح لاحقاً أن ما قصده ليس نقل صلاحيات من هذا الرئيس إلى ذاك أو من هذه الطائفة إلى تلك... إنما إجراء بعض التعديلات الدستورية على قاعدة ما يقتضيه الإيفاء بالمسؤوليات التي نحملها كرؤساء ومؤسسات وليس على قاعدة تعزيز صلاحيات فئوية... إن جميع المسؤولين يشكون من وجود شوائب في النص والممارسة تحتاج إلى معالجة، وأنا أدعو، يضيف الرئيس سليمان، إلى مناقشتها بما يحقق التكامل والتناغم بين المؤسسات الدستورية ورؤسائها، بعيداً عن مساوئ التناقش والمحاصصة ومخاطرها. (مقابلة في صحيفة السفير عدد ١٢/ ١١/٢٠٠٩)

ـ أنظر على كل ذكر بعض الممارسات في هذا الإتجاه لدى:

ـ محمود عثمان: الثنائية التنفيذية في النظام الدستوري اللبناني، أطروحة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق ـ الفرع الأول ـ الجامعة اللبنانية، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٢٠٨.

ـ حسين علي عبيد: تحديث النظام السياسي والدستوري في لبنان، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق ـ الفرع الأول، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٣٦٢ وما بعد.

ـ أحمد سرحال: دراسات ووثائق أساسية... مرجع مذكور سابقاً، ص ٧٧ وما بعد.

(٢٦) وصلت الأمور بالرئيس رفيق الحريري في مرحلة ما إلى حد الإعتكاف في منزله ابتداء من ٨/٥/١٩٩٤ عن مزاولة مهامه الوزارية وحيث لم يعد إليها إلا بعد انقضاء ما يزيد عن ثمانية أيام وبناء على تدخلات إقليمية ومحلية.

(٢٧) من ندوة للرئيس الحص عقدت في مركز الفاروق الإسلامي ـ بيروت ـ بتاريخ ٨/١١/١٩٩٨، وكان الرئيس يتحدث عن الترويكا سابقاً على هذا التاريخ، وما يزال لاحقاً يتحدث عن ذلك، وإن قال يوماً ان الترويكا ماتت مع مجيء الرئيس لحود إلى سدة الرئاسة عام ١٩٩٨، وبمعنى آخر ابتداء من يوم تكليفه هو أي الرئيس الحص برئاسة أول حكومة بعد انتخاب العماد لحود رئيساً للجمهورية، وحتى ذهاب حكومته بعيد إنتخابات العام ٢٠٠٠ النيابية.

تحدياً لمضمون القرار الدولي المذكور وللمبادئ الدستورية العامة وجوهر اتفاق الطائف[٢٨].

● ذلك أدى إلى انقسام شديد بين اللبنانيين ليتجذر هذا الإنقسام مع حدث اغتيال الرئيس رفيق الحريري بتاريخ ٢٠٠٥/٢/١٤، والذي كان من تداعياته إستقالة حكومة الرئيس عمر كرامي بتاريخ ٢٠٠٥/٢/٢٨، وقيام تجمعين شعبيين ضخمين لا زالت بعض آثارها تطبع التمحور السياسي القائم في لبنان. التجمع الأول تحشد في ساحة رياض الصلح بتاريخ ٨ آذار ٢٠٠٥ تحت شعار الوفاء لسوريا والدفاع عن المقاومة ورفض قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩. أما التجمع الثاني فجاء رداً على الأول وتحشد في ساحة الشهداء في بيروت (التي أضحت ساحة الحرية) بتاريخ ١٤ آذار ٢٠٠٥ ليؤكد ما رفع من شعارات بعد مقتل الرئيس الحريري من معرفة من ارتكب الجريمة ومعاقبته، وصولاً إلى المطالبة بخروج القوات السورية من لبنان، والذي بالمناسبة، تحقق واكتمل بتاريخ ٢٠٠٥/٤/٢٦، وذلك وللذكر، من خارج الآلية المنصوص عليها في اتفاق الطائف، وبالتجاوب مع مندرجات القرار الدولي المذكور رقم ١٥٥٩، حسب ما جاء في بعض تصاريح المسؤولين السوريين في حينه[٢٩].

● في هذا الجو الداخلي المحتقن والدولي الضاغط، جرت الإنتخابات النيابية بالإستناد إلى القانون الإنتخابي للعام ٢٠٠٠ (المعروف بقانون غازي كنعان ـ رئيس جهاز الأمن والإستطلاع في القوات السورية العاملة في لبنان ذلك الوقت)، وخروجاً على ما جاء في وثيقة الطائف في هذا الشأن[٣٠]. وكان من المنتظر مع تشكيل حكومة الرئيس السنيورة الأولى في شهر تموز من العام ٢٠٠٥ أن تعيد شيئاً من الاعتبار للعمل ببنود إتفاق الطائف والمحافظة على الحد الأدنى من التضامن الوطني، بيد أن اندلاع مسلسل الأحداث الأمنية والاغتيالات لشخصيات نيابية وصحفية وسياسية[٣١] سيعيد الوضع إلى دائرة التأزم وسيلقي بتداعياته السلبية على بنية الحكومة بالذات وتماسكها، وسيقدم بالتالي لممارسات وتعاملات غير منتظرة بين أهل الحكم والمرجعيات السياسية.

● فقد قاطع «الوزراء الشيعة» إجتماعات مجلس الوزراء ابتداء من ٢٠٠٥/١٢/١٢ إحتجاجاً على توجه أكثرية الوزراء وإصرار الحكومة، على أثر اغتيال النائب والصحفي جبران تويني، التئام مجلس الوزراء في جلسة استثنائية وعلى جدول أعمالها طلب إقامة محكمة دولية لمحاكمة قتلة الرئيس الحريري وما يقع من جرائم واغتيالات في لبنان. وهكذا

(٢٨) تضمن القرار، عدا عن التأكيد على احترام استقلالية وسيادة لبنان، طلب انسحاب جميع القوات الأجنبية المتبقية في لبنان (المقصود السورية)، والدعوة لحل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها (والمقصود بالطبع حزب الله والفلسطينيين)، وتأييد بسط الحكومة اللبنانية سيطرتها على جميع الأراضي اللبنانية بالإضافة إلى إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة لرئاسة الجمهورية وفقاً للقواعد الدستورية من غير تدخل أو نفوذ أجنبي، مما اعتبر بمثابة معارضة دولية لقرار التمديد للرئيس إميل لحود.

(٢٩) أنظر: أحمد سرحال: مقدمات وتداعيات القرار ١٥٥٩ على الأوضاع في لبنان لا سيما بعد ١٤ شباط ٢٠٠٥، مجلة الدفاع الوطني، بيروت، عدد كانون الثاني ٢٠٠٦.

(٣٠) راجع: أحمد سرحال: قانون الإنتخاب بين اتفاق الطائف وتسوية الدوحة... مرجع مذكور سابقاً، ص ٣٦.

(٣١) جرى بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٢ مقتل الصحفي سمير قصير، وفي ٢٠٠٥/٦/٢١ جرى مقتل الأمين العام السابق للحزب الشيوعي اللبناني جورج حاوي، وفي ٢٠٠٥/٧/١٢ جرت محاولة إغتيال نائب رئيس الحكومة ووزير الدفاع الياس المر، وفي ٢٠٠٥/٩/٢٥ جرت محاولة اغتيال المذيعة مي شدياق.

علِّق انعقاد مجلس الوزراء ما يزيد عن سبعة أسابيع إلى حين عودة الوزراء المقاطعين عن مقاطعتهم[٣٢]. وبدا أنه ليس بوسع مجلس النواب بما يمثل ولا مجلس الوزراء بما آلى إليه وضعه من التصدي للمسائل المطروحة على الساحة السياسية من مثل استمرار المقاومة ووجود السلاح خارج سلطة الشرعية، المحكمة الدولية، العلاقة مع سوريا، الاستراتيجية الدفاعية الوطنية وقانون الانتخاب والخ...

● عندها ارتأى رئيس مجلس النواب نبيه بري، في خطوة جريئة ومستحدثة ولكنها إشكالية[٣٣]، توجيه الدعوة لانعقاد ما عرف بطاولة الحوار الوطني في مجلس النواب ابتداء من ٢٠٠٦/٣/٢، بين مختلف مكونات المجتمع اللبناني وفعالياته السياسية، علَّ في التقائهم تبريداً للأجواء وتوافقاً على الثوابت الوطنية والتوجهات السياسية العامة مما يسهل العمل على المؤسسات الحكومية والرسمية ويحافظ على حد أدنى من المصلحة العامة والسلم الأهلي.

● ومع عدم القدرة على تنفيذ بعض ما جاء في مقررات طاولة الحوار وقعت الحرب الاسرائيلية على لبنان في تموز ٢٠٠٦، وما خلفته من تداعيات إن على الصعيد الدولي من اتخاذ مجلس الأمن الدولي للقرار ١٧٠١، وإن على الصعيد الداخلي من إرسال للجيش إلى الجنوب وانشغال في قضايا إزالة آثار العدوان وإعادة الإعمار، وما نتج عنه وفي إطاره، من اتهامات متبادلة وتباينات بين المسؤولين واتساع دائرة عدم الثقة بين هؤلاء.

● وعليه بادر الرئيس بري مجدداً للدعوة لانعقاد جلسات «للتشاور»، هذه المرة[٣٤]، ابتداء من ٢٠٠٦/١١/٧، وعلى جدول أعمالها مسائل وموضوعات على علاقة منهجية وثيقة باتفاق الطائف من مثل التوافق حول تشكيل حكومة إتحاد وطني بمضمون إعطاء المعارضة ما اشتهر «بالثلث المعطل أو الثلث الضامن»، والبحث في قانون الانتخاب.

● ومع فشل جلسات التشاور ووقفها بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١١ قدم «الوزراء الشيعة» مضافاً إليهم الوزير الأرثوذكسي يعقوب الصراف استقالتهم من الحكومة[٣٥]، وبالتزامن مع تنفيذ الاعتصام الشعبي في وسط بيروت، فكبرت الأزمة، وتعطل عمل المجلس النيابي، واعتبرت الحكومة غير شرعية وغير دستورية، وانقطع التواصل بين رئيسها ورئيس

(٣٢) انتهت المقاطعة بتاريخ ٢٠٠٦/٢/٢ إثر إدلاء الرئيس السنيورة ببيان في مجلس النواب يقدر فيه دور المقاومة الوطنية اللبنانية والتي «أكرر ـ والكلام للرئيس السنيورة ـ أننا لم نسمها ما دامت تقوم بهذا العمل إلا على أنها مقاومة وطنية لبنانية» (أنظر صحيفة اللواء اللبنانية عدد ٢٠٠٩/٢/٣).

(٣٣) إشكالية بمعنى أن البعض اعتبر أن انعقاد جلسات الحوار الوطني يعد بمثابة استواء لهيئة موازية للمجلس النيابي وتجاوز له واختصار لعمل الحكومة والمؤسسات، وهي «لوياجيركا» لبنانية في استعادة للعبارة الأفغانية التي تشير إلى اجتماع مجلس شيوخ القبائل والعشائر.

(٣٤) أراد الرئيس بري بهذا الخيار لعبارة «تشاور» تجنب ما أثير من مآخذ على جلسات الحوار، والتدليل على أنه ليس في الأمر حلول مكان المؤسسات الدستورية والتقرير مكانها، إنما محاولة لإيجاد مناخ وفاقي وتواصل مناسب يحافظ على قدر معقول من تماسك تلك المؤسسات ويمكنها في التحرك والاضطلاع بواجباتها. وتجدر الإشارة إلى أن أفرقاء التشاور كانوا هم ذاتهم أطراف طاولة الحوار (أنظر حول تعداد هؤلاء الأطراف ال ١٤، أحمد سرحال: قانون الإنتخاب بين اتفاق الطائف وتسوية الدوحة... الحياة النيابية، مرجع مذكور، ص ٣٩ ملحوظة (٣).

(٣٥) ربطت استقالة الوزراء المعنيين أيضاً بتصميم وزراء الأكثرية في حينه السير بالموافقة على مسودة اتفاقية إقامة المحكمة الدولية الخاصة بمحاكمة قتلة الرئيس الحريري، موافقة ما لبثت أن حصلت في جلسة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٣ بحضور ١٧ وزيراً.

الجمهورية، وتالياً تعذر انتخاب رئيس للجمهورية عند انتهاء الولاية الممدة للرئيس إميل لحود في ٢٠٠٧/١١/٢٣.

● وعلى الأثر، وبصرف النظر عن توالي المبادرات الداخلية، الإقليمية والدولية للخروج من الأزمة، تسارع مسلسل الأحداث والتطورات الميدانية الخطيرة متوّجة بقيام قوى المعارضة بانتشار مسلح ووضع اليد على قسم كبير من العاصمة بيروت إبتداء من ٢٠٠٨/٥/٧. عندها تكثّفت الاتصالات الجدية لا سيما على مستوى الجامعة العربية الذي انعقد مجلس وزراء خارجية دولها استثنائياً بمبادرة سعودية ومصرية بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١٠ لمعالجة الأزمة. وبالنتيجة شكلت لجنة عربية من ثماني دول برئاسة رئيس وزراء قطر والأمين العام للجامعة، ما لبثت أن انتقلت إلى بيروت إذ تمكنت بجهود مكثفة وباتصالات حثيثة مع مختلف الأفرقاء من دفع الحكومة اللبنانية العودة عن قراريها حيال «شبكة اتصالات المقاومة» و «إقالة رئيس جهاز أمن المطار»[٣٦]، وذلك تمهيداً لإخلاء بيروت من المظاهر المسلحة والعودة بالوضع إلى ما كان عليه سابقاً، بالإضافة إلى موافقة أطراف الحوار اللبناني الأربعة عشر، بناء على دعوة من أمير دولة قطر، السفر إلى عاصمته الدوحة، والشروع في عقد سلسلة من الاجتماعات والمشاورات في الفترة الممتدة ما بين ١٦ و ٢٠٠٨/٥/٢١ توصلاً لتوقيع ما يعرف باتفاق أو تسوية الدوحة للأزمة اللبنانية[٣٧].

خامساً: بين إتفاق الطائف وتسوية الدوحة:

● تضمنت تسوية الدوحة مجموعة من البنود أهمها:

ـ الاتفاق على إنتخاب المرشح التوافقي، قائد الجيش في حينه، العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية، وحيث جرى ذلك في ٢٠٠٨/٥/٢٥ بالتعارض مع الفقرة الثالثة من المادة ٤٩ من الدستور، وعلى اعتبار أن عدم القدرة على إنتخاب الرئيس خلال الفترة المحددة في الدستور (مادة ٧٣) وفراغ سدة الرئاسة لمدة ستة أشهر (من ٢٠٠٧/١١/٢٣ وحتى ٢٠٠٨/٥/٢٥) بمثابة الظرف الإستثنائي والضرورة التي تطبق عليها عبارة «أو سبب آخر» الواردة في نص المادة ٧٤ من الدستور، والذي يستوجب في مادته ٧٥ شروع المجلس الملتئم حالاً في انتخاب رئيس الجمهورية دون مناقشة أو أي عمل آخر، وذلك في تفسير مغالٍ وغير مألوف لنص المادتين المذكورتين وعلاقتهما بالمادة ٤٩ من الدستور[٣٨].

---

(٣٦) اتخذ مجلس الوزراء اللبناني هذين القرارين بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٥، فاعتبرا السبب المباشر للتصرف المسلح لحزب الله وحركة أمل وحلفائهما في المعارضة. وقد تذرعت الحكومة بمعلومات تفيد بتنامي وامتداد شبكة اتصالات الحزب إلى مناطق واسعة في بيروت، وتغاضي العميد وفيق شقير رئيس جهاز أمن مطار بيروت عن وجود كاميرات تصوير ترصد الحركة في الجزء الشرقي من المطار، مما يهدد أمن المسافرين وأمن بعض الشخصيات السياسية في لبنان.

(٣٧) على النقيض من اتفاق الطائف، يبدو أن الإتفاق الدولي والإقليمي«السلبي» هو الذي قاد إلى «تسوية الدوحة»، بمعنى أن خروج فرنسا من الساحة والولايات المتحدة الأميركية نسبياً لانشغالها في الحملة الرئاسية الإنتخابية وتورطها الشديد في العراق، كذلك إنشغال سوريا في مفاوضاتها غير المباشرة مع إسرائيل بوساطة تركية، وأيضاً إستمرار التواصل والتريث في الموقف الإيراني ـ السعودي (لمنع الوصول إلى فتنة سنية شيعية) هو الذي سهَّل دخول دولة صغيرة كقطر تربطها علاقات متينة مع مختلف الأطراف على خط الوساطة ونجاحها تحت غطاء الجامعة العربية في جمع الأفرقاء اللبنانيين في الدوحة ودفعهم للبدء بحل الأزمة بتوقيعهم على وثيقة التسوية.

(٣٨) تنص المادة ٧٤ من الدستور على أنه: «إذا خلت سدّة الرئاسة بسبب وفاة الرئيس أو استقالته أو سبب آخر، فلأجل انتخاب =

ـ تشكيل حكومة وحدة وطنية من ٣٠ وزيراً على أساس ١٦ وزيراً للأغلبية و ١١ وزيراً للمعارضة و ٣ وزراء لرئيس الجمهورية مع تعهد جميع الأطراف بعدم الاستقالة أو إعاقة عمل الحكومة، وهكذا أعطيت المعارضة ما كانت قد طالبت به في جلسات «التشاور» من «ثلث ضامن أو معطل»، واكتست حكومة الوفاق الوطني، التي نص عليها الطائف، معنى عضوياً وتحولت محاصصة عددية بين معظم مكونات الحياة السياسية اللبنانية، ومن ضمنهم رئيس الجمهورية الذي أمسى طرفاً أقلوياً في تركيبة مجلس الوزراء مما لا يتلاءم مع موقعه الدستوري كرئيس للدولة ومع جوهر إتفاق الطائف الذي كرسه حكماً بين السلطات. ناهيك عن تعهد الوزراء بعدم ممارسة الحق في الإستقالة مما يتعارض وضوحاً مع نص الدستور وروحه، وأيضاً مع ما جاءت به وثيقة الطائف من تعزيز لصلاحية الوزير (فقرة «هـ» من عنوان ٢: الإصلاحات السياسية).

ـ اعتماد القضاء كدائرة إنتخابية طبقاً لقانون العام ١٩٦٠ مع إعادة النظر بتوزيع أحياء بيروت على الدوائر الثلاث المعتمدة في العاصمة، وذلك في مخالفة واضحة لمندرجات وثيقة الطائف التي أخذت بالمحافظة دائرة إنتخابية في محيط مراعاة العيش المشترك بين اللبنانيين وصحة تمثيلهم وفعاليته بعد إعادة النظر بالتقسيم الإداري[٣٩].

سادساً: استمرار حيوية الدعوة للعمل باتفاق الطائف واستكمال تطبيقه:

- انطلاقاً مما تقدم جاز للبعض بين الفينة والفينة، وكلما تأزمت الأمور، الحديث عن سقوط إتفاق الطائف أو تعديله أو تعليق العمل به والخروج عنه إلى حد الإنقلاب عليه[٤٠]. وبالمقابل شكل ذلك مناسبة لدى الكثيرين لتأكيد ضرورة الرجوع إلى احترام نصوص وثيقة الطائف وتفسيرها في إطار حسن النية، وبما ينسجم مع روحية الوفاق الوطني والمشاركة في الحكم حتى من قبل الذين عارضوا إتفاق الطائف ومنذ البداية[٤١]. بل أن «تسوية الدوحة» للعام

= الخلف يجتمع المجلس فوراً بحكم القانون...» وتضيف المادة ٧٥: «إن المجلس الملتئم لانتخاب رئيس الجمهورية يعتبر هيئة انتخابية لا هيئة إشتراعية، ويترتب عليه الشروع حالاً في انتخاب رئيسي الدولة دون مناقشة أو أي عمل آخر». بينما تنص الفقرة ٣ من المادة ٤٩ من الدستور على «أنه لا يجوز انتخاب القضاة وموظفي الفئة الأولى، وما يعادلها في جميع الإدارات العامة وسائر الأشخاص المعنويين في القانون العام، مدة قيامهم في وظيفتهم وخلال السنتين اللتين تليان تاريخ استقالتهم وانقطاعهم فعلياً عن وظيفتهم أو تاريخ إحالتهم على التقاعد».

ـ لرأي مخالف لنا ومؤيد لنظرية الظرف الاستثنائي والضرورة: صالح طليس: قراءة دستورية في اتفاق الدوحة، مجلة الحياة النيابية، عدد أيلول ٢٠٠٩، ص ٨٥ وما بعد.

(٣٩) تضمنت «تسوية الدوحة» أيضا في البندين رابعاً وخامساً التعهد بعدم العودة لاستعمال السلاح أو العنف لأهداف سياسية وبما يضمن عدم الخروج عن عقد الشراكة الوطنية القائم على العيش المشترك، وأيضاً حصر السلطة الأمنية حيال المقيمين كافة لبنانيين وغير لبنانيين بيد الدولة اللبنانية وتطبيق القوانين على سائر الناس. ناهيك عن استئناف الحوار الوطني برئاسة رئيس الجمهورية فور انتخابه وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية بما يعزز الوحدة بين اللبنانيين.

(٤٠) يمكن الاطلاع على مجموعة من المواقف منها السلبي ومنها الإيجابي حيال اتفاق الطائف (في صحيفة السفير اللبنانية ابتداء من ٢٠٠٩/١٠/٢٢ لا سيما العدد ٢٠٠٩/١٠/٣١ وعدد ٢٠٠٩/١١/١٧) حيث يورد هذا العدد الأخير تصريحاً للشيخ صبحي الطفيلي الأمين العام الأسبق لحزب الله يقول فيه «بأن لبنان بني على خطأ وأن اتفاق الطائف مشروع فتنة ولا يبني بلداً ولا دولة، بل مزرعة تنهار عندما تقل حصة هذه الطائفة أو تلك جندياً أو موظفاً...».

ـ ومن المفيد أيضاً في هذا السياق مراجعة مقالة سجعان القزي (أحد مسؤولي حزب الكتائب): ليختر المسلمون تعديل الطائف أو نظاماً جديداً، صحيفة النهار اللبنانية، عدد ٢٠٠٨/١٢/١٩.

(٤١) حتى الجنرال ميشال عون زعيم التيار الوطني الحر وأشد المعارضين في حينه لإتفاق الطائف عدَّل من مواقفه وارتضى الإنخراط في آلية الحكم التي جاء به إتفاق الطائف والمشاركة سواء في الإنتخابات النيابية أو في تشكيل الحكومات. وهو =

٢٠٠٨ أدرجت في متنها التشديد على «الإلتزام بمبادئ الدستور وإتفاق الطائف». وبمعنى آخر فقد تقصدت الدلالة على أنها انعقدت لا لتحل محل وثيقة الطائف إنما لتضع حداً لأحداث وتصرفات هددت السلم الأهلي والوفاق الوطني، وباعتبارها حلاً مؤقتاً لأزمة طارئة، وترتيباً ظرفياً استنفد مفاعيله[٤٢] بإيجاد المخارج للإختناقات والتعطل والشواغر التي أصابت مؤسسات الحكم نتيجة التطبيق الخاطئ لاتفاق الطائف، بجملة من البنود والتدابير المتوافقة أو غير المتوافقة مع هذا الأخير[٤٣].

● إن معظم الأدبيات والمواقف السياسية الراهنة لم تعد تكتفي بالدعوة لمرجعية إتفاق الطائف، بوصفه قاعدة إرتكاز لازمة وذات استمرارية وصولاً إلى بناء الصيغة السياسية «لنظام المواطنية»، إنما أمست تركز على ضرورات استكمال العمل بما جاء به الإتفاق المذكور كما يفعل، بصياغة عامة، البيان الوزاري للحكومة الحالية التي نالت على أساسه ثقة شبه إجماعية من المجلس النيابي[٤٤]. وهذا ما بادر إليه، تزامناً، رئيس مجلس النواب نبيه بري، وتخصيصاً بذكر وجوب التحرك لتأليف الهيئة الوطنية «لإلغاء الطائفية السياسية» عملاً بنص المادة ٩٥ من الدستور وانعكاساً لنص إتفاق الطائف، وذلك من ضمن سلة متكاملة من الموجبات غير المحققة كالعمل باللامركزية الإدارية، وإنشاء مجلس للشيوخ ووضع قانون إنتخابي خارج القيد الطائفي يحقق صحة التمثيل وفعاليته بإطلاليته على المواطنية[٤٥].

= يحاول أن يميز موقفه ويوضح بأنه كان ضد الشق الخارجي للإتفاق وليس ضد الشق الإصلاحي والداخلي، وإن كان يدعو في بعض المناسبات لإعادة النظر في بعض مندرجاته وتعديله. ومثله موقف حزب الله الذي لا ينفك مسؤولوه في الآونة الأخيرة، لا سيما بعيد أحداث ٧ أيار ٢٠٠٨، والإنتخابات النيابية الأخيرة التي جرت في ٢٠٠٩/٦/٧، التصريح والطمأنة أنهم مع احترام بنود إتفاق الطائف واستكمال العمل به، بدءاً من الأمين العام السيد حسن نصر الله ونائبه الشيخ نعيم قاسم وصولاً إلى رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب محمد رعد.

(٤٢) بالطبع لا بد من الإشارة إلى أنه إذا صح كون تشكيل الحكومة الحالية التي يرأسها الشيخ سعد الدين الحريري قد جرى بالإستناد إلى معادلة ١٥ وزيراً للموالاة و ١٠ وزراء للمعارضة و ٥ وزراء لرئيس الجمهورية من بينهم وزير «وديعة للموالاة» ووزير «وديعة للمعارضة أو الأقلية» بمعنى إعطاء المعارضة الثلث الضامن أو المعطل، ولكن بصورة مضمرة ومستترة، نكون عندها أمام إستعادة وتكرار لما جاء في تسوية الدوحة على هذا المستوى من ترجمة تحاصصية عددية لعبارة «الوفاق الوطني» المضمنة لاتفاق الطائف.

(٤٣) راجع: أحمد سرحال: قانون الإنتخاب بين اتفاق الطائف وتسوية الدوحة، مجلة الحياة النيابية، مرجع مذكور سابقاً، ص ٣١.

(٤٤) نالت حكومة الرئيس سعد الدين الحريري بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٠ ثقة ١٢١ نائباً من أصل ١٢٨ نائباً، تغيب مهم ٥ نواب عن الجلسة، وحجب الثقة نائب واحد (نقولا فتوش) ونائب آخر تمنع عن التصويت (عماد الحوت)، علماً أن جميع الحكومات السابقة ضمنت في بياناتها الوزارية وجوب احترام وثيقة الطائف والعزم على السير في استكمال أحكامها.

(٤٥) دعا الرئيس بري لإنشاء الهيئة الوطنية «لإلغاء الطائفية السياسية» إثر لقائه رئيس الجمهورية في ٢٠٠٩/١١/١٨ في إطار السير بتطبيق أحكام الدستور ـ ولا سيما المواد ٩٥، ٢٤ و ٢٢) وما تبقى من بنود وثيقة الطائف. وكرر دعوته، وفي مناسبة مماثلة، بتاريخ ٢٠٠٩/١١/٢٥ ومن نفس المكان، رغم قيام موجة واسعة من التصريحات والمواقف المتحفظة على الدعوة إن لجهة الصياغة أو المضمون أو التوقيت، وحتى الرافضة لها في استعادة لطرح إلغاء الطائفية من النفوس قبل إلغائها من النصوص على حد قول البطريرك الماروني مار نصر الله بطرس صفير (أنظر الصحف اللبنانية في تلك الفترة). بل أن البعض أتهم الرئيس بري بأنه يناور سياسياً وأن دعوته تهدف لصرف النظر عن الإنتقادات التي تناولت البند السادس من البيان الوزاري الذي اعتبر أنه يعترف بشرعية المقاومة، وأيضاً لطرح موضوع موازٍ يعطل بحث موضوع سلاح المقاومة من ضمن مسألة الاستراتيجية الدفاعية الوطنية، البند الوحيد والمبتقي، بانتظار انعقاد طاولة الحوار الوطني. علماً أنها ليست المرة الأولى التي يصار فيها محاولة تحريك مسألة تشكيل الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية. ففي العام ١٩٩٤ اتخذت هيئة مكتب المجلس النيابي بعض التدابير الممهدة لتشكيل الهيئة، من مثل الطلب إلى الكتل النيابية تسمية من تراه مناسباً من ممثليها في الهيئة، فهددت بعض الأطراف باللجوء إلى الشارع احتجاجاً (أحمد زين في صحيفة السفير عدد =

● إن إتفاقاً أوقف الحرب في لبنان[٤٦]، كما سبقت الإشارة، ووفّر للبنانيين فرصة تجاوز إنقساماتهم والتعبير عن توحدهم الوطني ووضع الدولة مجدداً على سكة الحياة، ونال المصادقة عليه بإجماع النواب اللبنانيين المجتمعين بتاريخ ١٩٨٩/١١/٥، لا يجوز التقليل من أهميته في الحياة السياسية اللبنانية، كما لا يمكن الإنتقاص من مصدريته ومن واجب الإلتزام بجوهر مقاصده ومراميه، وحيث أمسى يشكل جزءاً مما يعرف بالكتلة الدستورية في العديد من مندرجاته، لا سيما تلك المتعلقة بمجموعة المبادئ العامة والإصلاحات التي تعالج مختلف جوانب الأزمة اللبنانية بمختلف تجلياتها الدستورية والمؤسساتية، وتحولت أحكاماً دستورية بموجب التعديل الدستوري الواسع والدائم تاريخ ١٩٩٠/٩/٢١، دون ذكر تلك التجليات المتصلة بالجوانب الأمنية الداخلية أو تلك المتعلقة بالشأن الإقليمي والدولي والتي تسمح بإضفاء صفة الدولي على الإتفاق معززة بالتبني والدعم من قبل «الشرعية الدولية»[٤٧]. وهو، أي إتفاق الطائف، بهذه الصفات، وبكونه شكلاً من أشكال الميثاقية، هو «الشرعية وراء كل شرعية»، ويبقى كذلك طالما أنه لم يسقط[٤٨]، والمخاطر والمخاوف كبيرة في هذا الشأن[٤٩]، أو لم يستبدل بميثاق آخر، وبإرادة اللبنانيين، وحيث الدعوات على النقيض من ذلك،

= ٢٠٠٩/١٠/٢٧)، عندها صرف الرئيس بري النظر عن المسألة بالتواصل مع البطريرك صفير. وبعده جرى الإتفاق بين رئيس الجمهورية والرئيس بري على أن يصوت وزراء حركة أمل في مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ ١٩٩٨/٣/١٨ لصالح مشروع الزواج المدني الذي يتبناه الرئيس الهراوي لقاء توجيه هذا الأخير رسالة إلى مجلس النواب تدعوه للإسراع بتشكيل هيئة إلغاء الطائفية. وهكذا جرى، ولكن متابعة العملية توقفت حيث رفض رئيس مجلس الوزراء في حينه رفيق الحريري التوقيع على القرار الذي لاقى أيضاً معارضة واسعة من قبل المرجعيات الدينية وغيرها. (أنظر أحمد سرحال: دراسات ووثائق... مرجع مذكور سابقاً، ص ٢٣٦).

(٤٦) يقول اللواء جميل السيد المدير العام الأسبق للأمن العام، (في تعليقه على كتاب كريم بقرادوني: صدمة وصمود) «أن إتفاق الطائف شكّل مدخلاً ممتازاً لإنهاء الحرب اللبنانية، لكنه ليس دواء شافياً لبناء الدولة وقيام المؤسسات فيها...» (أنظر: صحيفة السفير عدد ٢٠٠٩/٣/١٩).

(٤٧) جدير بالذكر أن مجلس الأمن الدولي أصدر بتاريخ ١٩٨٩/١١/٧، وعلى أثر انتخاب رينيه معوض رئيساً للجمهورية بياناً يدعم الشرعية اللبنانية ووثيقة الطائف. وعاد بمناسبة أغتيال الرئيس معوض بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٢ لإصدار بيانٍ ثانٍ يؤكد مجدداً دعم إتفاق الطائف حيث أنه «الضمان الأساسي لحرية واستقلال لبنان. وبدوره اتخذ المجلس الأوروبي بتاريخ ٩/ ١٩٨٩/١٢ قراراً قضى بالتشبث باتفاق الطائف= =واقتناعه بعدم وجود بديل له. (أنظر النص الكامل في كتيب مجلس النواب بعنوان: وثيقة الوفاق الوطني، مجلس النواب، بيروت. د.ت). وبصرف النظر عما تلا ذلك من مواقف وتصرفات دولية مؤيدة لإتفاق الطائف، يلاحظ بأن قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١ الذي أعقب وأوقف «الأعمال العدائية» لحرب تموز للعام ٢٠٠٦ يتضمن في أكثر من بند الإعتراف بالطائف (بند رقم ٣ وبند رقم ٨ مثلاً) ويدعو لتطبيقه والعمل بأحكامه، وهذا من شأنه التقليل من نجاعة التساؤل حيال استمرارية إتفاق الطائف بادعاء فقده الحماية الدولية والإقليمية بتفجر الخلافات بين الدول العربية وبتغير سياسات الدول الفاعلة في العلاقات الدولية نتيجة الحرب على الإرهاب وحرب العراق للعام ٢٠٠٣ وموافقة الكونغرس الأميركي على قانون محاسبة سوريا، ومن ثم خروج القوات السورية من لبنان. إن عودة الحديث عن محور سعودي ـ سوري (بمعنى التوافق بين السين السين حسب تعبير الرئيس بري) مؤيداً أميركياً وفرنسياً ودون معارضة مصرية وإيرانية يصب باتجاه إعادة الحيوية إلى الإتفاق، حيوية تمثلت بتجاوز الفراغ في السلطة واستكمال عقد مؤسساتها وآخرها تمثل بنجاح تشكيل حكومة الرئيس سعد الحريري، وأيضاً بروز مؤشر انكسار حدة الإصطفافات على الساحة السياسية اللبنانية، وبين بعض مكونات هذه الساحة وبعض القوى الإقليمية، وتحديداً سوريا التي استقبلت بعد طول انتظار وجفاء رئيس الحكومة اللبنانية، سعد الحريري بزيارة شبه رسمية في ٢٠٠٩/١٢/١٩.

(٤٨) حيال الأزمة في لبنان يتساءل اللواء جميل السيد «أين الحل؟.. البداية، يقول السيد، خطوة أولى تبدأ ليس بإلغاء الطائف... ولا بإسقاط النظام الطائفي... إنما بتشجيع المواطنة على الطائفية... أولى ممارسة المواطنية ـ يتابع ـ تكون باعتماد قانون إنتخابي دائم للبنان يكرس هذه المواطنة...» (صحيفة السفير، نفس العدد المذكور سابقاً تاريخ ٢٠٠٩/٣/١٩).

(٤٩) يقول أنطوان مسرّه: «أن ردات الفعل تجاه الممارسة تثير المخاوف... إننا لم نتعلم شيئاً من المعاناة الطويلة... أسوأ ما =

تقضي وتلح في معظمها على وجوب احترام أحكامه وصدقية تنفيذها، أو «البدء بتنفيذها»! وتبقى كلمات النائب والوزير السابق ألبير منصور بمناسبة ذكرى مرور عشر سنوات على توقيع وثيقة الطائف صالحة ومعبرة بعد مرور عشرين سنة على الوثيقة. «إننا بعد عشر سنوات على ولادة وثيقة الطائف ـ يقول ألبير منصور ـ لم نبدأ بعد بالتنفيذ الفعلي لجوهر الإصلاح الداخلي، وبالتالي ما زلت مؤمناً باتفاق الطائف ولا بد من تجريبه، إنه ليس تسوية إصلاحية بل تسوية لا وجود لأفضل منها في المرحلة الراهنة، ولا يجوز لأحد أن يضربها. إنها حصيلة فهم متوازن لتاريخ لبنان وحاضره ومستقبله، وحذار أن يفرِّط بها أحد»(٥٠).

= يحصل هو العودة إلى المقولة المملة: يقتضي تعديل الطائف وتعديل الدستور! إنهم ـ يتابع مره ـ يفتحون بازاراً جديداً يبرر للخارج الحرب الأهلية ولا ينفع في الداخل...» (صحيفة النهار اللبنانية عدد ١٨/١١/١٩٩٤)، وهو، بمناسبة مرور ١٠ سنوات على الطائف يفصح القول «ان دعاة إلغاء الميثاق الجديد ـ والطائف ميثاقنا الأخير ـ يلوحون بحرب مئة عام وسيكونون ضحاياها» (صحيفة السفير عدد ١١/١١/١٩٩٩).

(٥٠) من مقابلة مع الوزير السابق ألبير منصور (صحيفة السفير عدد ٢٨/١٠/١٩٩٩) وفي نفس المعنى يقول الشيخ بطرس حرب أن «الطائف هو ضمانة لوحدة لبنان، وهو ليس منزلاً إنما المس به في هذه الظروف هو قفزة في المجهول وتعريض لبنان للخطر، وأقصد خطر الإنفراط». (مقابلة في صحيفة الديار اللبنانية عدد ٧/٢/٢٠٠٩). وللرئيس حسين الحسيني المعروف بأب الطائف، شهادته الخاصة بالوثيقة التي يعتبرها «المعيار الصحيح لصحة أعمالنا أو عدم صحتها» (صحيفة النهار عدد ١٤/٥/٢٠٠١). وهو الذي سيقدم استقالته من النيابة في ١٢/٨/٢٠٠٨ في خلال مناقشة البيان الوزاري لحكومة الرئيس السنيورة الثانية التي تشكلت عملاً بتسوية الدوحة التي اعتبرها بمثابة تعليق لقيام الدولة وخرق الدستور، وبمعنى آخر لإتفاق الطائف.